

Distr.: General
8 September 2005
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البند ١١١ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

عقد الاجتماع الرفيع المستوى السادس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وكان موضوع الاجتماع "الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل عالم أكثر أمناً". وشارك في هذا الاجتماع عشرون وفداً من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية، من بينها ثلاثة عشر من الوفود التي شاركت على مستوى مدير المنظمة.

وتمثل هدف الاجتماع في مناقشة نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) والنتائج الواردة في تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، ولا سيما التوصيات المتصلة بالمنظمات الإقليمية. واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية بشكل ملموس. كما اتفقوا على تقديم نتائج اجتماعهم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد خلال الفترة ما بين ١٤ و ١٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

* A/60/150.

وفي هذا الصدد، أتشرف بأن أوافيكم طيه باستنتاجات الاجتماع، وهي تعكس فهمي لمختلف الاقتراحات والتعليقات، بصفتي رئيساً للاجتماع (انظر المرفق الأول). وأرفق أيضاً نص كلمتي الافتتاحية (انظر المرفق الثاني). وسوف أطلعكم على أوجه التقدم الأخرى التي تحرزها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية في هذا المجال الذي ما انفكت أهميته تزداد.

(توقيع) كوفي ع. عنان

[الأصل: بالانكليزية]

المرفق الأول

الاجتماع الرفيع المستوى السادس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
وسائر المنظمات الحكومية الدولية

٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥

استنتاجات الرئيس

١ - عقد الاجتماع الرفيع المستوى السادس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة. وشارك في الاجتماع عشرون منظمة، من بينها ١٣ شاركت على مستوى مدير المنظمة. وترد قائمة المنظمات المشاركة في الفقرة ١١.

٢ - وأشار الأمين العام في كلمته الافتتاحية إلى أن الاجتماع يعقد في ظرف استثنائي بالنسبة للمجتمع الدولي. ذلك أن ثمة أزمة ثقة في قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على مواجهة تحديات العصر. ومع ذلك فإن فترات الأزمات تحمل في طياتها بذور الانفراج، ولذلك، فمن الضروري الآن العمل على تنشيط النظام المتعدد الأطراف من خلال وضع تدابير إصلاحية شاملة مثل التدابير المقترحة في التقريرين الأخيرين اللذين ستجري مناقشتها بمناسبة حلول الدورة الستين للجمعية العامة (وهما تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). وتمثل العلاقة بين الأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية جزءاً حاسماً من هذا الجهد. ودعا الأمين العام إلى وضع رؤية مشتركة لهيكل عالمي للسلام والأمن، اعتماداً على القدرات المترابطة والميزات النسبية للمؤسسات العالمية والإقليمية.

٣ - وأدان المشاركون تعدد التفجيرات الإرهابية التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة والتي هزت شعوب العالم. ولم يسبق أبداً أن كانت الصلة بين أمن المواطن الفرد وأمن المجتمع العالمي أوضح وأوثق. ورأوا أنه صار من الواضح أن تحقيق الأمن البشري لجميع المواطنين في العالم وأمن الدول الأعضاء في كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات المشاركة يتوقف على مكافحة الإرهاب والحرص في الوقت ذاته على احترام الحريات المدنية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب. وثمة حاجة أيضاً إلى رَفْد الوقاية الهيكلية بالوقاية التنفيذية الفعالة، اعتماداً على فعالية التعاون العالمي والإقليمي في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام، وبناء السلام. ولتحقيق ذلك، فإن من الضروري التصدي بحزم لأوجه الضعف الهيكلية التي تشوب النظام العالمي، كالفقر المدقع واستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والأوبئة الصحية والآفتين الاجتماعيتين المتمثلتين في الجريمة والفساد، وذلك بوصفها مسائل من صميم السلام والأمن الدوليين.

٤ - وأشار المشاركون إلى التحدي الذي أبرزه الأمين العام خلال الاجتماع الخامس الرفيع المستوى والمتمثل في استحداث آلية إقليمية - عالمية للسلام والأمن. وأعربوا عن ارتياحهم للعمل المضطلع به خلال السنتين اللتين مضتا منذ ذلك الحين في مجال تعزيز

الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، أيدوا المقترحات التي تقدمت بها الأفرقة العاملة الستة التي أنشئت في ميادين حفظ السلام، وحماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، والحوار بين الحضارات، ونزع السلاح، وآثار إصلاح الأمم المتحدة على الشراكة، مع الاتفاق على إدخال عدد من التعديلات عليها. وأعربوا عن تأييدهم لزيادة تطوير القدرات التنظيمية في ميدان منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام، وبناء السلام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على السواء. وفي هذا الصدد، أعربوا عن دعمهم بالأخص لخطة بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في غضون ١٠ سنوات. وسوف تولي الاجتماعات القادمة اهتماما خاصا للاحتياجات الأفريقية.

٥ - وفي ضوء الأضرار التي تعرضت لها شعوب العديد من مناطق العالم في أعقاب طوفان تسونامي في آسيا وغير ذلك من الكوارث الطبيعية الحديثة العهد، وافق المشاركون على إدراج الإغاثة في حالات الكوارث والحد من مخاطرها في جدول أعمالهم للتعاون في المستقبل.

٦ - وسلم المشاركون بالحاجة إلى إقامة علاقة هيكلية بدرجة أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية من أجل تحقيق تكامل حقيقي فيما بينها اعتمادا على ميزاتها النسبية. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لاعتزام الأمين العام إبرام اتفاقات مناسبة معفرادى المنظمات.

٧ - كما اتفق المشاركون على التدابير التالية:

- عقد اجتماع سنوي لرصد مستجدات الأمن الدولي وتعزيز أهداف الأمم المتحدة
- كفالة تزامن اجتماعاتهم الرفيعة المستوى مع الاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية لزيادة فعالية المشاركة ولتحقيق التكامل بين مواضيع جداول الأعمال
- إنشاء لجنة دائمة تتولى، في إطار الاختصاصات التي تتفق عليها جميع المنظمات المشاركة، اقتراح الأفكار وتعبئة الإرادة السياسية والتوجيه المستمر، ورصد تنفيذ القرارات المتخذة
- تعيين مسؤول واحد رفيع المستوى في كل منظمة للتنسيق مع الأمم المتحدة وبين بعضها بعضا
- التسليم بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المهتمة بالأمر ستقوم بأنشطة مشتركة في ظل الاجتماعات الرفيعة المستوى في إطار الفصل الثامن من الميثاق، بينما تتعاون

سائر المنظمات الحكومية الدولية مع الأمم المتحدة في إطار أحكام الميثاق الأخرى،
استجابة للتمييز الذي وضعه الفريق الرفيع المستوى بهذا الشأن

- تعزيز أمانة الاجتماعات الرفيعة المستوى في إدارة الشؤون السياسية وشريكها في
البحث (برنامج الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع لجامعة الأمم المتحدة)
من أجل تقديم المساعدة المتواصلة للجنة الدائمة الجديدة والأفرقة العاملة

٨ - وأيد المشاركون إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام، مع التشديد في
الوقت ذاته على ما لهذه اللجنة أيضا من دور في منع نشوب النزاعات. واعتمدوا بياناً بشأن
إقامة شراكة بين الحضارات (انظر التذييل).

٩ - وأشار المشاركون مع التقدير إلى المؤتمر الذي نظمه قبيل الاجتماع الرفيع المستوى
ماكس فان دير ستويل بعنوان "الدبلوماسية الهادئة" كوسيلة لمنع نشوب النزاعات وحلها
في إطار الفصل السادس من الميثاق.

١٠ - وسيوزع المحضر المفصل للاجتماع السادس الرفيع المستوى والقرارات التي
تم التوصل إليها بشأن نتائج كل واحد من الأفرقة العاملة، على المشاركين لإبداء تعليقاتهم
عليها، ثم ستشكل فيما بعد أساسا للعمل الذي سيضطلع به في سياق التحضير للاجتماع
السابع الرفيع المستوى.

١١ - وفيما يلي قائمة المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية المشاركة الأخرى:

الاتحاد الأفريقي

أمانة الجماعة الكاريبية

منظمة معاهدة الأمن الجماعي

رابطة الدول المستقلة

أمانة الكمنولث

مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

مجلس أوروبا

الاتحاد الأوروبي؛ ممثلاً برئاسة المجلس وأمانة المجلس والمفوضية

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية

جامعة الدول العربية

منظمة حلف شمال الأطلسي

منظمة الدول الأمريكية

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

منتدى جزر المحيط الهادئ

منظمة شنغهاي للتعاون

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

التذييل

بيان بشأن إقامة شراكة بين الحضارات

- ١ - يشيد المشاركون في الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية بالحوار بين الحضارات الذي أعلنت الأمم المتحدة عن انطلاقه في عام ١٩٩٨. وقد نجم ذلك الحوار عن وجود تصورين مختلفين للتنوع هما: التنوع بوصفه تهديدا أو التنوع بوصفه أداة للرقى والنمو. وما زالت هنالك حاجة إلى التغلب على الانقسام الناجم عن الحيف والتعصب والاعتقادات الخاطئة والعداوة والجهل. ومن ثم، ما زال الحوار يتطلب دعما على المستوى المؤسسي.
- ٢ - وتعزيزا لذلك، نتفق على أن من الضروري العمل من أجل إقامة شراكة بين الحضارات، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة - الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني. وستشكل هذه الشراكة ردا قويا على الذين يستفيدون من الاستبعاد ويتبجحون بادعاء الانفراد بامتلاك الحقيقة. والواقع أن هنالك حاجة إلى "تصور" جديد في وقت أصبحت فيه النماذج العتيقة للعلاقات الدولية محط تساؤل بصورة متزايدة. ويقتضي وضع أرضية مشتركة إيجاد تصور عالمي يركز على وعينا الروحي والثقافي المشترك.
- ٣ - وقد عقدنا العزم على توطيد الدور الذي تضطلع به غالبية بني البشر في وضع برنامج عالمي. فالبرنامج العالمي في جوهره يشملنا جميعا. ومن ثم فمن الممكن إقامة شراكة بين الحضارات. ومن شأن الترابط المتزايد بين مجتمعاتنا وهويتنا المشتركة كأفراد أن يسهما في تعزيز ذلك.
- ٤ - ونعتقد أيضا أن ثمة حاجة للدعوة إلى حضارة عالمية تحتضن بجميع مظاهر تنوعها كل مواطن على ظهر الأرض لتحقيق مشروع الشراكة بين الحضارات. إننا نعتزم إنشاء فريق من الشخصيات القيادية من مختلف قطاعات المجتمع للقيام بدور الدعوة ذلك. وباستطاعة منظماتنا، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات عبر الوطنية، أن تضطلع بدور قيادي في هذا المسعى وإضفاء الصبغة المؤسسية عليه باتخاذ الخطوات المناسبة.

المرفق الثاني

[الأصل: بالانكليزية]

بيان الرئيس في افتتاح الاجتماع السادس الرفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية

يسرني أن أرحب بكم في الأمم المتحدة في إطار الاجتماع السادس الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية.

إننا نجتمع في ظرف استثنائي بالنسبة للأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف. فقد ولّدت الأحداث التي هزت المجتمع الدولي بعمق في السنوات الأخيرة، أزمة ثقة في قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على مواجهة تحديات العصر.

ومع ذلك، فإن فترات الأزمات تحمل في طياتها بذور الانفراج، مما يتيح لنا الفرصة لرد الفعل بروح إيجابية، وموقف ابتكاري، وإرادة سياسية حاسمة. وبهذه الطريقة سيغدو بمقدورنا أن نشرع الباب للعمل من أجل تحقيق ما تحتاج إليه مؤسساتنا المتعددة الأطراف من تحديد ملج.

وفي أيلول/سبتمبر، سيلتقي قادة العالم هنا بالأمم المتحدة فيما يتوقع أن يكون واحدا من أكبر التجمعات لرؤساء الدول والحكومات على الإطلاق. وحتى اليوم، أعلن ١٧٥ رئيس دولة وحكومة أنهم سيحضرون القمة. وأعتقد أنه ستلوح لنا فرصة سانحة لا تنح أكثر من مرة في الجيل الواحد للتصدي لبعض التحديات الأشد إلحاحا في عصرنا.

وستشكل اختبارا لقدرتنا على العمل انطلاقا من الوعي بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ليست غايات في حد ذاتها وحسب، ولكنها أيضا تعزز بعضها بعضا وتتوقف على بعضها بعضا؛ وأن الأسرة البشرية لن يتأتى لها في عالمنا المترابط أن تنعم بالأمن بدون تنمية، ولن تتمتع بالتنمية من دون أمن، كما أنها لن تستفيد من كليهما دون احترام لحقوق الإنسان؛ وأن تعزيز التقدم في هذه المجالات الثلاثة جميعها، يقتضي منا أيضا تنشيط مؤسساتنا المتعددة الأطراف.

ولدينا أساس متين للقيام بذلك. ففي تقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، اقترحت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جدول أعمال لقمة أيلول/سبتمبر، معتمدا في ذلك على الاقتراحات الشاملة

التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وكذلك الاقتراحات الواردة في مشروع الألفية.

وقد استطاعت المناقشات الجارية تحت القيادة المحنكة لرئيس الجمعية العامة بناء توافق في الآراء بشأن طائفة من القضايا المتعلقة بتمويل التنمية، والاستراتيجيات الوطنية الإنمائية الشاملة، ومسائل الصحة والبيئة؛ والإرهاب ومنع الانتشار؛ والإعمار بعد انتهاء النزاعات، وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة ذاتها.

وتشكل علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية جزءا حاسما من المناقشة.

وهذا ما يجعل توقيت هذا الاجتماع مناسباً للغاية. فهو يتيح لنا فرصة للمساهمة في العملية مساهمة قائمة على التشاور.

والحقيقة أن هنالك عددا من الاقتراحات المهمة المطروحة. والهدف واضح وهو: أننا نحتاج إلى قنوات للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تكون منظمة بشكل أفضل وتتسم بدرجة أكبر من الفعالية. كما نحتاج إلى اتفاقات بين الأمم المتحدة وفردى المنظمات تنظم تبادل المعلومات والخبرة والموارد. ونحتاج كذلك إلى تفاعل مرن يدرك اختلاف ولايات ووسائل المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ويتجنب اتباع نهج واحد يسري على الجميع.

ولتحقيق تلك الغاية، أعتزم أن أدعو المنظمات الإقليمية إلى المشاركة بصورة أكثر انتظاما في اجتماعات هيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل التي تكون محط اهتمام متبادل خاص. وأعتقد أيضا أن علينا من الآن فصاعدا تنفيذ ما اقترح سابقا وذلك بعقد اجتماع مثل هذا مرة كل عام. ويمكن الترتيب لاجتماعنا السنوي بحيث يتزامن، إذا أمكن، مع الاجتماعات بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن.

وكما تعلمون، فمن بين النقاط الرئيسية لمقترحاتي الإصلاحية إنشاء لجنة لبناء السلام، يكون من شأنها أن تساعد على الحيلولة دون انهيار اتفاقات السلام وتحدد العنف.

وستعمل اللجنة على الجمع بين كل الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة ذات الصلة، من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها. وستتيح للمنظمات الإقليمية الفرصة للمشاركة والإدلاء برأيها خلال المرحلة الحاسمة لإعادة الإعمار في البلدان الخارجة من النزاعات. وستسهم أيضا في تعزيز اتساق التخطيط المرتكز على النتائج، وذلك في ضوء مراعاة الخبرة الإقليمية القيمة وتوزيع المهام على أساس الميزة النسبية. وينبغي أن نناقش أشكال وخيارات مشاركتكم أثناء مداولتنا في وقت لاحق هذا اليوم.

وما زالت الاحتياجات القائمة في مجال حفظ السلام الدولي كبيرة. ذلك أن طلبات البلدان المنكوبة بالحروب كثيرا ما تفوق قدرة الأمم المتحدة على تلبيتها. وعلاوة على ذلك، قد تكون المنظمات الأخرى مؤهلة بصورة أفضل للاستجابة لبعض الحالات. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأفريقي يبادر إلى الاضطلاع بدور قيادي في دارفور.

وإننا لنرحب ترحيبا خالصا بالزيادة العامة في قدرات حفظ السلام العالمية، ونؤيد بقوة زيادة تطويرها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال الخطة المقترحة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في غضون ١٠ سنوات.

أما التحدي الذي نواجهه الآن فيتمثل في صياغة رؤية مشتركة لنظام عالمي للاستفادة المترابطة من تلك القدرات اعتمادا على الميزات النسبية والتقسيم الواضح للعمل. ويجب علينا أن نعزز حوارنا بشأن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه ذلك النظام في العقود المقبلة، مع الاعتراف دائما وبالطبع بالدور المركزي لمجلس الأمن في كل ذلك، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

ومن النقاط المدرجة أيضا في جدول الأعمال مسألة كيفية زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية في عمليات السلام المتعددة الأركان تحت الإشراف العام للأمم المتحدة.

وستسهم كل هذه المقترحات في تعزيز الأدوار التكميلية التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بها بوصفها أطرافا شريكة حقيقية للأمم المتحدة في مسائل السلام والأمن وغيرها.

وثمة العديد من المجالات التي نتعاون فيها والتي يمكن أن نحسن تفاعلنا فيها وصولا إلى تحقيق نتائج أفضل: من ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ وتوفير المساعدة الانتخابية؛ وتشجيع احترام حقوق الإنسان؛ والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية؛ والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والفساد؛ ودعم الجهود الإنمائية للبلدان الضعيفة.

فلنعكف سويا بكل ما في وسعنا من جهد على العمل بصورة أوثق وأكثر فعالية بما يحقق المصلحة المتبادلة لمنظمتنا ودولنا الأعضاء بل ومصلحة شعوب مناطق العالم قاطبة.